الخميس 23 ربيع الآخر 1447 هـ - 16 أكتوبر 2025

أخبار النافذة

شاهد | | القسام تكشف عن عملية استدراج قوة صهيونية وعملاء لنفق مفخخ في يوليو الماضي زيارة الشرع إلى موسكو بين المصالح السورية والتوازنات الإقليمية المحزر الآلي بالعامرية في الإسكندرية.. منطقة منسية تغرق في الإهمال الحكومي الرئيس الكولومبي يهاجم ترامب: بداه ملطختان بدماء الفلسطينيين القطاع الصحي في غزة: استغاثة من قلب الدمار واحتياجات عاجلة لإنقاذ الأرواح صندوق النقد الدولي يتوقع وصول الدولار لـ54 جنيهًا.. فاتورة فشل الحكومة يدفعها الفقراء ذعر في السويس.. كلب ضال يهاجم 12 مواطنًا بينهم أطفال نزيف العقول بسبب سوء الإدارة... هروب 243 ألفً مهندس مصري للخارج

Submit

Submit

- الرئيسية
- الأخبار
  - اخبار مصر
  - اخبار عالمية
  - اخبار عربية
  - اخبار فلسطين
  - اخبار المحافظات
  - منوعات
  - اقتصاد
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات
- التكنولوجيا
- المزيد
  - دعوة
  - التنمية البشرية
  - الأسرة
  - ميديا

صندوق النقد الدولي يتوقع وصول الدولار لـ54 جنيهًا.. فاتورة فشل الحكومة يدفعها الفقراء

الخميس 16 أكتوبر 2025 08:00 م

تأتي توقعات صندوق النقد الدولي الأخيرة كصفعة جديدة على وجه المواطن المصري، الذي لم يكد يلتقط أنفاسه من موجات الغلاء المتتالية.

ففي تقريره "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر في أكتوبر 2025، يرسم الصندوق صورة قاتمة لمستقبل الجنيه، متوقعًا أن يصل متوسط سعر صرف الدولار إلى 54.05 جنيهًا خلال عام 2026.
هذا الرقم، الذي يُستنتج من بيانات الناتج المحلي الإجمالي، ليس مجرد توقع اقتصادي، بل هو إنذار بكارثة معيشية تلوح في الأفق، ونتاج مباشر لسياسات حكومية أثبتت فشلها في حماية العملة الوطنية وقوت المواطنين.

توقعات الصندوق: شهادة على تدهور مستمر

لم يأتِ رقم الـ 54 جنيهًا من فراغ، بل هو حلقة في سلسلة من التدهور المستمر. فبحسب الصندوق نفسه، من المتوقع أن يبلغ متوسط سعر الدولار 51.48 جنيهًا خلال عام 2025.
ورغم أن هذه الأرقام تمثل تحسنًا طفيفًا عن توقعات سابقة، إلا أنها تؤكد أن الاتجاه العام هو انخفاض قيمة الجنيه، وهو ما يعني تآكلًا مستمرًا في القوة الشرائية للمصريين.

إن سياسة التعويم التي انتهجتها الحكومة، والتي قُدمت على أنها "علاج مر" لا بد منه، تحولت إلى جرعات متتالية من السم للاقتصاد والمجتمع.
فالحكومة، وبدلاً من معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة والمتمثلة في ضعف الإنتاج المحلي والاعتماد المفرط على الاستيراد، اختارت الطريق الأسهل: الاستدانة من الخارج والانصياع الكامل لوصفات صندوق النقد، التي غالبًا ما تأتي على حساب الفئات الأكثر فقرًا.

النتيجة كانت واضحة، عجز متزايد في الميزان التجاري وصل إلى 51 مليار دولار في العام المالي 2024-2025 بزيادة 29% ، واعتماد خطير على الأموال الساخنة التي تخرج عند أول اهتزاز للاقتصاد العالمي، تاركة الجنيه في مهب الريح.

التأثير على الفقراء: طحن تحت رحى الغلاء

عندما يصل الدولار إلى 54 جنيهًا، فإن هذا لا يعني مجرد رقم على شاشات البنوك، بل يعني جحيمًا من الأسعار الملتهبة للطبقات الفقيرة والمتوسطة.
فمصر، كدولة تستورد جزءًا كبيرًا من احتياجاتها الأساسية، ستشهد ارتفاعًا جنونيًا في أسعار كل شيء تقريبًا

- الغذاء: سترتفع تكلفة استيراد القمح والزيوت والأعلاف، مما سينعكس مباشرة على سعر رغيف الخبز والدواجن واللحوم ومنتجات الألبان.
- الطاقة: ستزيد فاتورة استيراد الوقود، مما يعني ارتفاع أسعار البنزين والسولار، وبالتالي زيادة تكلفة النقل والمواصلات، وهو ما سيضيف عبئًا جديدًا على كاهل الموظفين والعمال الذين يعتمدون على المواصلات العامة يوميًا.
- الدواء: يعتمد قطاع كبير من صناعة الدواء في مصر على استيراد المواد الخام، وارتفاع سعر الدولار يعني ارتفاعًا حتميًا في أسعار الأدوية، مما يهدد حياة ملايين المرضى غير القادرين.
- الصناعة المحلية: حتى المصانع التي تنتج سلعًا محلية ستتأثر، لأنها تعتمد على آلات ومواد خام مستوردة، مما سيجبرها على رفع أسعار منتجاتها النهائية أو تقليص الإنتاج وتسريح العمال.

هذا التضخم المتوحش يضرب الفقراء في مقتل، فهم من ينفقون النسبة الأكبر من دخولهم الضئيلة على الطعام والشراب والاحتياجات الأساسية.

ومع كل جنيه يفقده الجنيه المصري من قيمته، تزداد مساحة الفقر وتتسع دائرة العجز، ويجد الملايين أنفسهم غير قادرين على توفير أبسط متطلبات الحياة الكريمة.

سياسات فاشلة وإدارة قاصرة

تقف الحكومة عاجزة أمام هذا الانهيار، بل ومسؤولة عنه بشكل مباشر. فبدلاً من تبني استراتيجية تنموية حقيقية ترتكز على دعم الصناعة المحلية وتشجيع التصدير وتقليل فاتورة الاستيراد، أغرقت البلاد في دوامة من القروض الخارجية التي تستخدم لتمويل مشروعات ضخمة لا تعود بالنفع المباشر على المواطن البسيط، بينما يتم سداد أقساطها وفوائدها من قوته اليومي.

إن الترويج لفوائد انخفاض الجنيه على الصادرات والسياحة يصبح بلا معنى عندما يكون الميزان التجاري في حالة عجز مزمن.
لقد تحولت "الإصلاحات الاقتصادية" إلى غطاء لتمرير سياسات تفقير ممنهج، حيث تُرفع الأعباء عن كاهل المستثمرين والأغنياء لتوضع على ظهور الفقراء والطبقة الوسطى.

كما أن توقع وصول الدولار إلى 54 جنيهًا هو شهادة فشل ذريع لهذه الحكومة في إدارة اقتصاد البلاد وحماية مواطنيها. إنه دليل على أن المسار الحالي لا يؤدي إلا إلى مزيد من التدهور الاقتصادي والاحتقان الاجتماعي.
وما لم تحدث مراجعة شاملة وجذرية للسياسات الاقتصادية، والتحول نحو نموذج تنموي يعطي الأولوية للإنتاج المحلي والعدالة الاجتماعية، فإن فاتورة هذا الفشل ستظل تُدفع من دماء وعرق الفقراء في مصر.

اخبار مصر

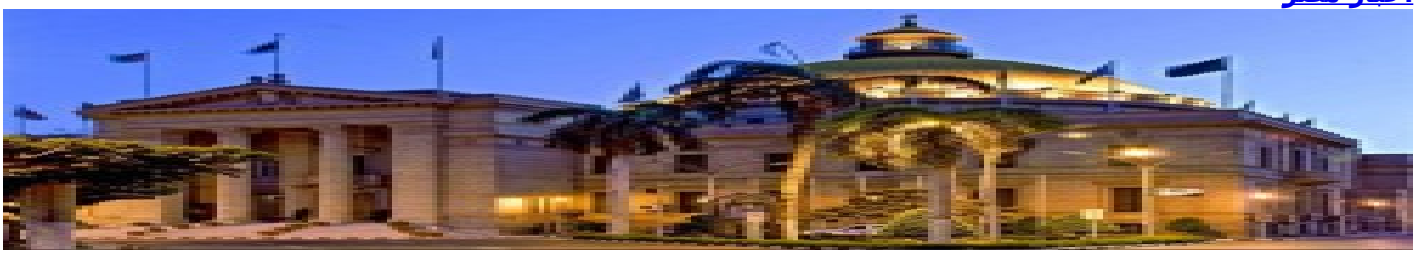

فضيحة أكاديمية تهز جامعة القاهرة.. بحث تطبيل لخطابات وهمية للسيسي!... تفاصيل ما حصل!
الخميس 10 يوليو 2025 08:00 م

اخبار مصر

الخبير ممدوح حمزة يحذر من ابتلاع الإمارات للعقارات القديمة ودفع الملاك والمستأجرين للشحاتة على أعتاب السيدة نفسة!!!
الخميس 3 يوليو 2025 11:00 م

مقالات متعلقة

نيموي في هينج رايلم 28 دقفتو ةيلاتتم رئاسخ دبكتة ةصروبلا

البورصة تتكبد خسائر متتالية وتفقد 28 مليار جنيه في يومين

ةيداصتقلا ةمزلأا قمعت ةيلاتتملا سيوسلا ةانق رئاسخ ..ايَرهش رلاود نويلم 800

800 مليون دولار شهريًا.. خسائر قناة السويس المتتالية تعمق الأزمة الاقتصادية

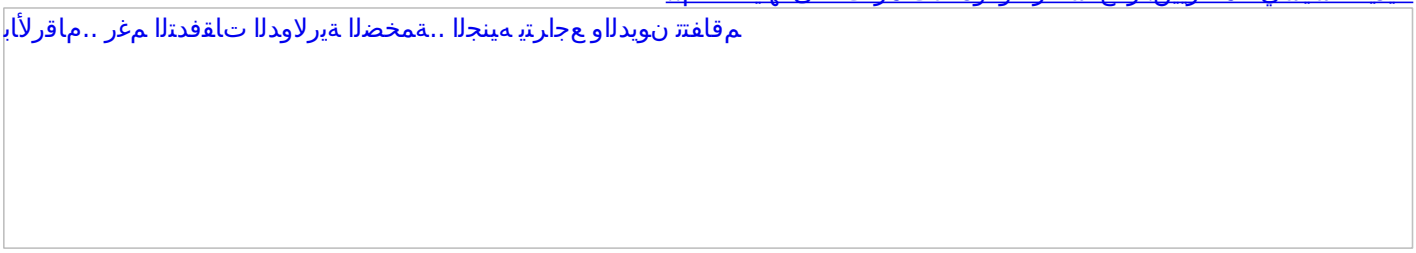

- التكنولوجيا
- دعوة
- التنمية البشرية
- الأسرة
- ميديا

- الأخبار
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات

إشترك أدخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر 2025 ©